

The Maghreb

and Current Regional Transformations
Doha, 16th – 17th February 2013

المغرب العربي

والتحولات الإقليمية الراهنة
الدوحة، ١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٣



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة"،
بالدوحة - 17 و18 فبراير/شباط 2013

الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي

د. علي الشابي

مستشار السيد رئيس الحكومة، وأستاذ بجامعة تونس، قسم الاقتصاد والأساليب الكمية

أولاً: الإطار الاقتصادي والاجتماعي الحالي للدول المغاربية

- 1- المواصفات الديمغرافية للمنطقة المغاربية
- 2- المواصفات الاقتصادية للمنطقة المغاربية
- 3- النموذج التونسي وعملية التغيير

ثانياً: واقع المبادلات التجارية بين الدول المغاربية

- 1- الحواجز المحلية
- 2- الاعتماد على التجارة مع أوروبا

ثالثاً: آفاق الاندماج المغاربي وتحقيق المكاسب

- 1- مزايا الاندماج الاقتصادي المغاربي
- 2- ارتباط التكامل الاقتصادي بنموذج التنمية في الدول المغاربية: التطور الصناعي المتكامل

تحتل منطقة المغرب العربي بخمس دولها أهمية بالغة من حيث الثقافة والحضارة، ومن حيث الاقتصاد وكذلك من حيث الجيوستراتيجيا. ولئن ظلت المنطقة مسرحاً للصراعات الإقليمية منذ أمد فإن واقعها الحالي يطرح تساؤلات عدة تتمحور أساساً حول العوائق التي حالت دون ارتقائها إلى مستوى ما حققته اقتصاديات أخرى على غرار جنوب شرق آسيا ودول أمريكا الوسطى والجنوبية.

تنادت أصوات عدة جاعلة من الوحدة الاقتصادية المغاربية أمراً بديها للخروج من الركود الاقتصادي وتحظى عتبة التبعية المالية والتكنولوجية تجاه الدول الغربية. إذ أن "الشروط" متاحة وهي التي تقتصر على وحدة اللغة والثقافة، وحدة التاريخ والجغرافيا وكذلك وحدة المصير. وتدعم هذا الرأي ببروز عوامل هامة تتلخص في موجة الثورات العربية المعلنة على إرادة شعوبها في رسم مساراتها.

إن ما حدث في سنة 2011 في عدد من الدول العربية، من رغبة في تغيير الواقع المعيش، إنما هو نتاج عدم قدرة هذه الاقتصاديات بمختلف عناوينها على الارتقاء إلى مستوى تطلعات شعوبها. ولعل التجربة التونسية تُعتبر إطاراً لاستقراء شروط اندلاع الثورات.

فباختزال شديد، في ظل التضيق على الحريات الفردية والجماعية، وفي ظل انفتاح الاقتصاد على الأسواق الأوروبية، أربعة عوامل اجتمعت في آن واحد لكي يُصبح مطلب التغيير استحقاقاً وهي تتمحور حول توفر:

- 1- حد أدنى من التجانس صلب المجتمع وذلك في الممارسات الثقافية، الدينية وغيرها،
- 2- حد أدنى من دور لعبه المجتمع المدني في الدفع نحو التغيير ونذكر خصوصاً النقابات والجمعيات الحقوقية،
- 3- حد من النمو الاقتصادي ومن مستوى متوسط دخل الفرد دون أن يكون هذا النمو موزعاً بطريقة عادلة إذ التفاوت بين الفئات الاجتماعية أصبح أمراً غير مخفي ودفع بمصادقية السياسات الاقتصادية نحو التدهور،
- 4- حد أدنى من التمدرس ومن حصة أصحاب الشهادات العليا المهمشة.

وإن لم تتوفر كل هذه الشروط بنفس الكثافة وفي سائر الدول العربية فإن حصولها ممكن في كل الدول المغاربية مع اختلاف طفيف في بعض الجزئيات. نريد أن نقول هنا إن منطقة المغرب العربي في مجملها مؤهلة لاتخاذ مسار التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ذلك أن إمكانية الانتقال إلى نسب أعلى من النمو والسير قدماً نحو الازدهار الاقتصادي والاجتماعي أصبح ممكناً بشرط أن تتم تعبئة كل مصادر التنمية من موارد طبيعية وبشرية مؤسسية وذلك في إطار اندماج اقتصادي يوسع الأسواق ويمنح فضاءً أرحب بكل المتدخلين، لكن هل هذا كافٍ بمعزل عن العلاقات التجارية مع منطقة اليورو والتي تُعتبر الشريك التقليدي الأهم؟

وفي هذا السياق نهتم في هذه الورقة بتحليل ضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي في إطار الثورات العربية وآفاق علاقاته الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

ولتحقيق ذلك، قسّم هذا البحث إلى ثلاثة محاور يهتم الأول منها بالإطار الاقتصادي والاجتماعي الحالي لدول المغرب العربي وذلك بغية التشخيص وتوصيف أهم معالمه.

أما المحور الثاني فيتعلق بقراءة نقدية للتجارة المشتركة بين الدول المغاربية وذلك بهدف تحديد نقاط القوة والضعف لمنظومة التبادل التجاري. وأخيراً، يهتم المحور الثالث بأفاق الاندماج المغاربي وتحقيق مكاسب التجارة البينية أخذاً بعين الاعتبار وجهة التعامل مع منطقة اليورو.

1- الإطار الاقتصادي والاجتماعي الحالي للدول المغاربية

تتسم منطقة الدول المغاربية بحجم ذي أهمية على المستوى الديمغرافي والاقتصادي. إذ تتسع مساحتها إلى 6045440 كلم²، أي ما يقارب مساحة فرنسا وبلجيكا وهولندا مجتمعة (619084 كم²). ونواصل تحليلنا للواقع الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة المغاربية بهذه الدول الأوروبية الثلاث باعتبارها جزءاً هاماً من الشركاء الأوروبيين للمنطقة من ناحية، ولأنها كانت أولى الدول الأوروبية التي أنشأت الاتحاد الأوروبي في مراحلها الثلاث: الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب (1952) والسوق الأوروبية المتحدة (1957) ومنطقة اليورو (1990-2000).

أما على المستوى الديمغرافي، تظّم المنطقة ما يناهز 88585847 نسمة، ما يعادل كذلك عدد المتساكنين في الدول الأوروبية المذكورة (92715193).

ويمكن أن نقوم بقراءة تأليفية تحدّد من خلالها مواصفات المنطقة المغاربية على المستويين الديمغرافي والاقتصادي.

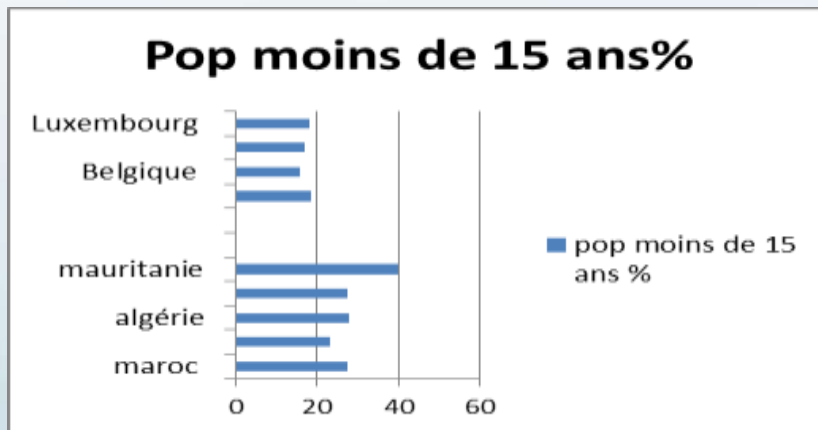
1. المواصفات الديمغرافية للمنطقة المغاربية

تتصف ديموغرافيا المنطقة بارتفاع نسب الشباب، بالتفاوت الاجتماعي في التوزيع بضعف معدلات الدخل.

أ- ارتفاع نسبة الشباب ونسب النمو الديمغرافي

تتسم شعوب الدول المغاربية بصغر سن مواطنيها، إذ نسبة الشباب أقل من 15 سنة تمثل ربع عدد السكان وتصل إلى غاية 40% في موريتانيا في حين أنها تتراوح بين 19 و15.8% في أغلبية الدول الأوروبية.

إن صغر سن أغلب المتساكنين في الدول المغاربية ليعُدُّ أمراً هاماً يستوجب أخذه بعين الاعتبار في الحركية الاجتماعية عند التشخيص وكذلك في السياسات الاقتصادية والاجتماعية حين وضع الاستراتيجيات. ويبين الجدول التالي المقارنة بين الدول المغاربية من جهة وبعض الدول الأوروبية من جهة أخرى:



في حين أن نسبة النمو الديمغرافي الطبيعي في موريتانيا 2.41% وفي الجزائر 1.19% وفي ليبيا 2%، فإن هذه النسبة لا تتجاوز 0.49% في فرنسا، و 0.32% في لوكسمبورغ بل إنها سلبية (0.05% -) في بلجيكا.

وإذا ما استمرت هذه النسب على حالها فإن نهاية العشر سنوات القادمة ستؤدي إلى 101596087 نسمة في الدول المغاربية أي أن عدد سكان هذه المنطقة سيقف فوق عدد سكان الدول الأوروبية المذكورة وهذا يعتبر في حد ذاته نقطة قوة استراتيجية ونقطة ضعف في إدارة الشأن الاجتماعي والاقتصادي في نفس الوقت.

ب- التفاوت الاجتماعي في التوزيع

إن من بين المعضلات الاقتصادية المغاربية التفاوت الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية وكذلك في الملكية. وهذا التفاوت يجعل المنطقة في حالة استقرار مؤقت ويهدد السلم الاجتماعي. فبالرجوع إلى مؤشر جيني (Gini Index) الذي يقيس عدم المساواة في توزيع المداخل يتراوح بين صفر وواحد. إذ "صفر" يعني أن التوزيع عادل و"واحد" يعني عدم المساواة الكاملة. فمعدلات التوزيع في الدول المغاربية تبرز أقل عدالة في التوزيع من الدول الأوروبية المذكورة. فإذا كان ما يقارب 40% من السكان يستحوذون على كل الثروات في الدول المغاربية، فإن هذه النسبة لا تتجاوز 30% من فرنسا. 20% في الدنمارك والسويد والجمهورية التشيكية. ونذكر كذلك أن الدول أقل عدالة في التوزيع بنسبة 60% هي البرازيل وغواتيمالا والهندوراس وكذلك الصين بمؤشر جيني 61% ويبرز الرسم البياني الآتي مختلف أوضاع عدالة التوزيع في عدة دول في العالم.

ت- ضعف معدلات الدخل

يمثل معدل الدخل للفرد في المنطقة المغاربية عُشرَ معدل الدخل في الدول الأوروبية المذكورة وإذا ما استثنينا الجزائر وليبيا كدول منتجة للنفط، فإن معدل دخل الدول الأوروبية المذكورة يصبح متجاوزا لمعدل دخل المنطقة المغاربية بـ 26 ضعفا. وإن هذا التفاوت بين الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وشمالها لداع للاهتمام سيما وأن الدول الأوروبية المذكورة يعتبر جلها أكبر شريك تجاري للمنطقة المغاربية.

ومن أسباب ضعف معدل الدخل في هذه المنطقة نذكر ضعف الانتاجية (التي سنعود إليها في ما بعد) والتي تفضي، حسب نظرية التبادل غير المتكافئ إلى نقل القيمة وبالتالي الثروة من هذه البلدان إلى البلدان الأكثر انتاجية. ويعزى هذا الضعف في الانتاجية في الدول المغاربية إلى عدة أسباب متداخلة، فمنها عدم جدوى استراتيجيات التنمية والاستثمار، عدم جدوى نظم ومناهج التعليم والتدريب المهني وكذلك هشاشة النظم البنكية والمصرفية في مجملها.

2- المواصفات الاقتصادية للمنطقة المغاربية

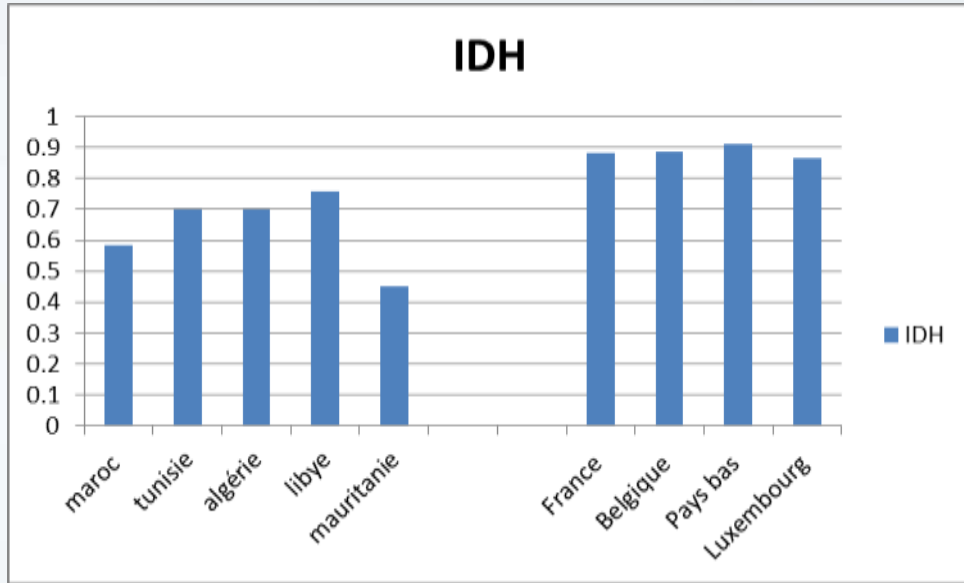
في وضعها الراهن، لا يمكن تحديد قطاع رئيسي بارز في الأجهزة الانتاجية لكل دول المنطقة المغاربية. يبرز البيان التالي أهمية كل قطاع في كل بلد مغاربي.

ففي تونس، يمثل قطاع الخدمات أهم الأنشطة الاقتصادية بحصة 49,8% يليه قطاع الصناعة بحصة 31,9% ثم الفلاحة بحصة 18,3%. أما في الجزائر فإن قطاع الصناعة يمثل 62% ثم الخدمات بـ 29,1% ثم الفلاحة بـ 8,9%. وإذا نظرنا إلى المغرب، فإن الفلاحة في هذا البلد تحتل الحصة الأهم بـ 44,6%، تليها الخدمات بـ 35,5% ثم الصناعة بـ 19,8% فقط. وبالرجوع إلى بعض وجهات النظر التقليدية، فإن تونس هي المؤهلة الأكثر للانضواء تحت نظرية Rostow الذي يقر بإمكانية التطور حين تصبح حصة الخدمات الأكبر. لكن علينا أن نقر أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد كثيرا على إيرادات النفط التي تمثل المصدر الرئيسي للدخل في البلاد لكنها لم تتمكن من تنويع وتطوير التصنيع لكي تصبح ذات قدرة تنافسية عالمية.

أما بالنسبة إلى المغرب، فلئن كانت الزراعة أهم مصدر للدخل وهي متكونة من الحبوب، بنجر السكر وقصب السكر والحماضيات والزيتون والخضروات وتربية الماشية، فإن هذا القطاع لا يزال متعلقا بالمخاطر المناخية والظروف الاقتصادية العالمية، سيما وأن القطاع الثاني الأهم في البلاد وهو الخدمات وبالأخص السياحة لا يزال مرتبطا بالمحيط العالمي ومخاطره. وقيل أن ننظر في إمكانية اختصاص تونس في الخدمات، الجزائر في الصناعة والمغرب في الزراعة كقطاعات ذات مزايا تفاضلية بهذه المكونات الرئيسية، علينا أن نتوقف على أهم مميزات هذه الاقتصاديات وتقتصر في هذا الإطار على عنصرين هامين وهما ضعف الانتاجية ومؤشرات التنمية البشرية من ناحية وتدهور مؤشرات الحوكمة من ناحية أخرى.

أ- ضعف الانتاجية ومؤشرات التنمية البشرية

لسلامة المقارنة، يمكننا الاقتصار على الانتاجية الاسمية (وتحسب على أساس الناتج المحلي الاجمالي الاسمي من القوى العاملة) (Nominal Productivity) فمن خلال البيان التالي، يفوق معدل الانتاجية للعامل الواحد 10 أضعاف معدل الانتاجية للفرد الواحد في البلدان المغاربية. أما إذا حذفنا ليبيا والجزائر من المقارنة باعتبارهما منتجين للنفط، فإن معدل الانتاجية في الدول الأوروبية المذكورة، تفوق الانتاجية في الدول المغاربية بما يقارب 30 ضعفا وهذا ناتج من عدة أسباب قد تعرضنا إلى أهمها في ما سبق. أما عن تداعيات هذا البون الشاسع فهي بلا شك سلبية على مستقبل التنمية في المنطقة خصوصا عندما يهيم الأمر المبادلات التجارية بين الدول المغاربية والدول الأوروبية التي تفوقها تنافسية بحكم التقدم التكنولوجي وهذا ما يجرنا إلى مقارنة من حيث مؤشر التنمية البشرية نذكر بأن هذا المؤشر يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية وهي العمر المتوقع عند الولادة ومستوى المعيشة والمستوى التعليمي. ويعكس هذا المؤشر نتائج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي تضيف إلى الاستثمار في رأس المال البشري، وهو عامل انتاج مهم في الانتاجية والتنمية الاقتصادية عموما. يتراوح هذا المؤشر من "صفر" أي أن التنمية البشرية معدومة، إلى "واحد"، أي أن التنمية البشرية كاملة. ويبين الجدول التالي مقارنة بين مؤشر التنمية البشرية بين الدول المغاربية وبعض الدول الأوروبية المعتمدة في هذا البحث.



إنه من الواضح أن الظروف الصحية، والتعليمية والمعيشية أفضل بكثير في البلدان الأوروبية منه في البلدان المغاربية. إن هذه الهوة ما هي إلا مدعاة إلى تصور اصلاحات هيكلية تخص الاقتصاد والاجتماع والثقافة على أرض الواقع حتى ترتقي المجتمعات المغاربية إلى حقها في التنمية.

يضاف إلى هذا الوضع مشكل البطالة التي هي معضلة كل الاقتصاديات. فإن تراوحت نسبته في المغرب والجزائر بين 9,2% و9,7% وإن تفاقم في تونس سنة 2012 إلى مستوى 17% فإنه يناهز 30% في موريتانيا وليبيا. فبقدر ما كانت التنمية أقل هشاشة، بقدر ما كانت نسبة البطالة أقل وأكثر استقرار.

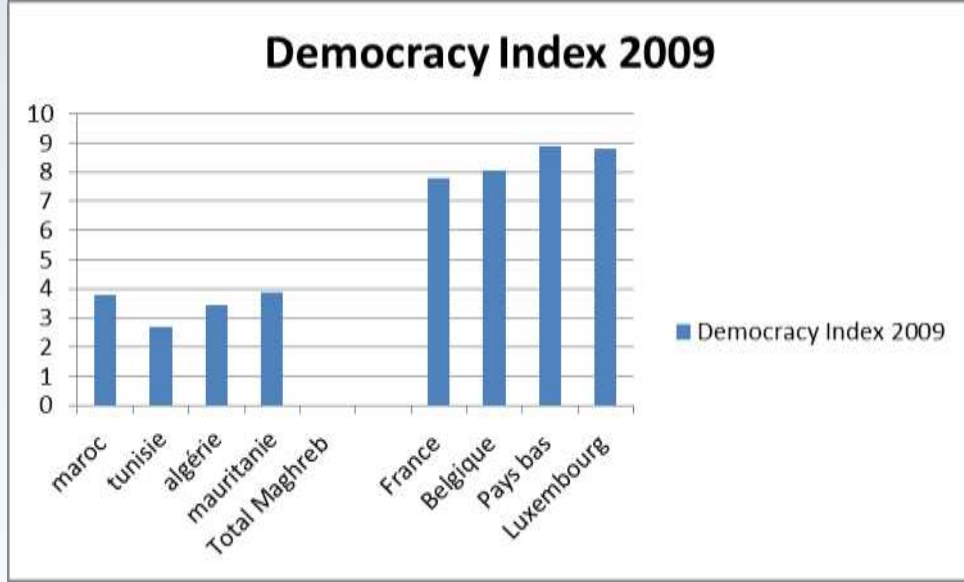
ب- تدهور مؤشرات الحوكمة العمومية

إن من أسباب تدهور الانتاجية والقدرة التنافسية في البلدان المغاربية هو تدهور مناخ الأعمال الذي يعكس الوضع الراهن للحوكمة العمومية. فمن أسس الحوكمة العمومية، حرية التعبير، الحريات المدنية، العمل الديمقراطي.

• مؤشر الديمقراطية

يرتكز مؤشر الديمقراطية على 60 معيارا مجمعة في خمس فئات، وهي: العملية الانتخابية والتعددية والحريات المدنية وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية ويفضي هذا التصنيف إلى عدد يتراوح من "عشرة"، أي انعدام الديمقراطية إلى "واحد" أي ديمقراطية كاملة. وعلى ضوء هذا التقييم يمكن تصنيف الدول إلى أربعة أصناف وهي: الديمقراطية، الديمقراطية الناقصة، مختلطة واستبدادية.

ويمثل البيان التالي مقارنة بين الدول المغاربية من حيث الديمقراطية.



ففي حين أن مؤشر الديمقراطية يتراوح في البلدان المغاربية بين 2,7 في تونس و3,86 في موريتانيا فإنه لا يقل عن 7,77 في فرنسا و8,9 في هولندا.

• مؤشر الحريات المدنية

يتحدد هذا المؤشر على سلم من "1" أي أكبر حريات ممكنة و"7" أي غياب تام للحريات المدنية. وهو معدل تأليفي يضم حرية التعبير، حقوق التجمع والتربية، الحرية الدينية ودولة القانون والأنشطة الاقتصادية الحرة فبينما يساوي "1" في جل الدول الأوروبية، فإنه يتراوح بين 4.5 في المغرب، و6 في تونس.

• مؤشر حرية الصحافة

وهو مؤشر مشتق من 50 معيارا يتراوح بين "0" أي الحرية المطلقة في الصحافة، و10.5 أي انعدام الحرية في الصحافة.

ففي الدول المغاربية يتراوح مؤشر حرية الصحافة بين 47.3 في الجزائر و72.5 في تونس، باستثناء موريتانيا حيث ينزل هذا المؤشر إلى 25.38. أما في الدول الأوروبية فهو يتراوح بين "صفر" في هولندا و"4" في بلجيكا ولوكسمبورغ، باستثناء فرنسا حيث يصعد هذا المؤشر إلى 13.38.

• مؤشر الفساد حسب منظمة الشفافية العالمية

وهو مؤشر يتراوح بين "صفر" (درجة عالية من الفساد) و"10" أي درجة عالية من النزاهة في القطاع العمومي مثلما ينظر إليه من قبل الشركات والخبراء.

فإن تراوح هذا المؤشر من 2.4 في موريتانيا و3.8 في تونس فإنه يتراوح بين 7 في فرنسا و8.9 في هولندا.

أخيرا لا يمكن أن نقرّ أن مناخ الأعمال ملائم للمبادرة الفردية ولا لنجاعة سياسات اقتصادية بالقدر المأمول في البلدان المغاربية.

يتفق العديد من الخبراء أن رداءة الحوكمة العمومية تحرم الاقتصاد من نقاط هامة في نسب النمو وبالتالي في الازدهار الاقتصادي علما وأن تحسّن مؤشر الحوكمة بنقطتين يمنح نقطة في نسبة النمو على المستوى المتوسط.

3- النموذج التونسي وعملية التغيير

من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية، إن مطالبة التغيير في تونس كانت نتيجة طبيعية لعدة عوامل متزامنة وهي كما أسلفنا،

1. الحد الأدنى من مستوى التعليم،
2. نسبة النمو التي تفوق معدلات بعض الدول في العالم العربي
3. الحد الأدنى من نشاط المجتمع المدني
4. تعمق الهوة بين الفئات الاجتماعية والجهات داخل البلاد.

ولئن كانت هذه العوامل نتيجة التطور وفق منوال تنمية يرجع للقطاع العام الدور الأساسي في تحفيز المبادرة الفردية في إطار نظرة تحررية للاقتصاد وانفتاحه على العالم الخارجي، فإن النقص في الاستثمار الحقيقي في رأس المال البشري وفي البحوث العلمية والتكنولوجية فرضت على الفريق الحاكم طيلة عقدين من الزمن إلى الركون في إطار حلول ظرفية، لكنها استمرت وأخرت مواعيد الأزمات إلى حد أصبح تجاوزها غير ممكن. ويقطع النظر على الطريقة التي تمت من خلالها عملية طلب التغيير في منوال تنظم المجتمع التونسي، فإن هذه العناصر الأربعة تلفت انتباه الباحث والأكاديمي كي يطرحا بدائل ويقترحا استراتيجيات هيكلية تعيد النظر في منوال التنمية المعتمد وكذلك في طريقة الحوكمة العمومية أخذا بعين الاعتبار التحديات الداخلية والإقليمية والعالمية ولعل ما وقع في المغرب سنتي 2011 و2012 يندرج في هذا الإطار إذ أن العوامل الأربعة لرغبة التغيير المذكور آنفا متوفرة برأينا وقد تم إدخال إصلاحات مؤسسية واقتصادية في اتجاه تأطير تحقيق التغيير المنشود.

وأخيرا، يتبين لنا أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول المغاربية في حين أنه يتسم بشساعة المساحة وارتفاع حجم المتساكنين وبالموقع الاستراتيجي الهام وبالانسجام الثقافي والديني في مجمله وبتوفر الخيرات الطبيعية، إلا أنه يشكو من:

- ارتفاع في نسب البطالة،
- ضعف في مستوى الانتاجية وفي مؤشر التنمية البشرية،
- ضعف معدلات الدخل،
- تدهور مؤشرات الحوكمة العمومية،
- ضعف المحتوى التكنولوجي في الإنتاج،
- عدم نجاعة الاستراتيجيات التنموية الموضوعة في أرض الواقع منذ الستينات والسبعينات من القرن الماضي في بعض الدول المغاربية، ومحدودية منوال التنمية الموضوع خلال الثمانينات والتسعينات والعشرية الأولى من القرن الحالي.

ومن أهم هذه الاستراتيجيات، علنا نذكر تلك القائمة على الانفتاح الاقتصادي والتحرر التجاري صوب تحقيق شراكة أو وحدة تجارية مع الشريك الأهم في المنطقة وهو الاتحاد الأوروبي. لكن الاهتمام باتحاد وفق تكامل في الاقتصاديات المغاربية يبدو لا يجلب انتباه القادة الذين بقوا بين أمرين، الأول هو جملة الاعتبارات الداخلية وقضايا التنمية والتشغيل والثاني هو جملة التحديات الخارجية والاتفاقيات الدولية فيصعد الفريق الحالي للحكم في تونس انكشفت عدة تحديات وهي منقسمة إلى جزئين فمنها الهيكلية والذي يضم قضايا متراكمة منذ عقود ومنها الظرفية أي المتعلقة بالموازنات الاقتصادية العامة بل وكذلك التي لا يمكن الاستجابة إليها في المدى القصير ففي سياق الانتقال الديمقراطي الذي تشهده البلاد مضت تونس في بلورة ثلاثة أنواع من الإصلاحات على غرار الدول التي مرت بنفس التجربة أي إصلاحات اقتصادية بإرساء منوال تنمية جديد، (إصلاحات سياسية بتصور دستور جديد يضمن عدم الرجوع عن مكاسب الثورة وإصلاحات مؤسسية تُرسى قواعد جديدة في التعامل، ترتقي بمستوى الحوكمة العمومية والخاصة إلى المساهمة في الازدهار الاقتصادي والاجتماعي. وعلى ضوء هذه الرغبة في الإصلاحات فإن التحديات يمكن تلخيصها كما يلي:

1. مشكلة التوفيق بين النجاعة والاقتصادية والبعد الاجتماعي
2. مشكلة البطالة وهي في صميم الاهتمامات
3. مشكلة التوفيق بين البعد الاستراتيجي بعيد المدى للتنمية الاقتصادية والتعديل الظرفي قصير المدى
4. مشكلة الإصلاحات المؤسسية المرتبطة أساسا بالكوادر في الإدارة

واستلهاما من الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للتجربة التونسية الحالية، فإننا نعتقد أن هذه التحديات الأربعة إنما هي موضوعية ويمكن تعميمها على سائر الدول المغاربية باعتبار القواسم المشتركة في تشخيصنا لهذه الاقتصاديات. فيقدر ما

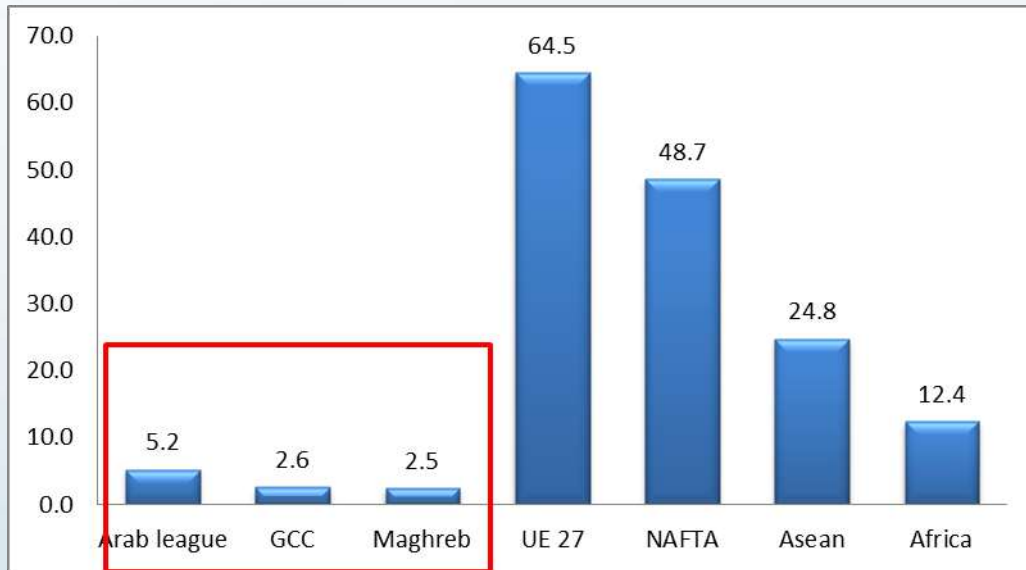
للتدابير الموجهة نحو الاستقرار الاجتماعي هامة، بقدر ما تصدّر وإرساء منوال تنمية موائها لتطلعات شعوب المنطقة يُحذى بنفس الأهمية. ومن هنا أصبح التوافق بين مختلف الأطراف الممثلة للعملية الانتقالية أمرا محددًا لنجاح الإصلاحات الهيكلية. ففي الجانب الاقتصادي لهذه الإصلاحات بدا مهماً أن يطرح الفريق الحاكم مقترح منوال تنمية يأخذ بعين الاعتبار التحديات المذكورة آنفاً ويأخذ كذلك بعين الاعتبار البعد الإقليمي والدولي من حيث التجارة العالمية لكل دولة من المنطقة المغاربية. وهذا ما سنتطرق إليه في نهاية هذا البحث.

2- واقع المبادلات التجارية بين الدول المغاربية

مقارنة بعدة أقاليم في العالم، تُعدّ مساهمة المنطقة المغاربية في التجارة العالمية ضعيفة جداً. فمجموع تصدير الدول الخمس لا يتجاوز 1% من مجمل التصدير العالمي وتمثل هذه النسبة ربع تصدير فرنسا وثلث تصدير بلجيكا. أما عن إيرادات المنطقة المغاربية فهي كلك ضئيلة جداً إذ لا تتجاوز 0.55% من مجموع التوريد العالمي وإذا ما استثنينا الجزائر وليبيا حيث التصدير الأكبر إنما هو النفط أساساً، فإن حصة الصادرات المغاربية تنخفض إلى 0.22% وهي حصة تقرب من الصفر ويرجع هذا الدور الضعيف في المبادلات التجارية العالمية إلى عدة أسباب أولها ضعف القدرة التنافسية للأجهزة الإنتاجية وضعف القدرة الشرائية ومحدودية نجاعة الاستراتيجيات التنموية التي لم تمكّن إلى حد الآن من الارتقاء إلى مستويات عليا من إنتاجية أجهزتها. وعلاوة على ذلك فإننا نلاحظ من خلال الجدول الآتي أن نسب التصدير أقل من نسب التوريد، وهذا يعكس ميل الدول المغاربية إلى وضعية عجز تجاري دائم يجعل من اتخاذ سياسات تعديلية كلية ناجعة حتى لا يمر العجز الخارجي إلى داخل الاقتصاد ويجعل صعوبة أكثر في إدارة التوازنات الاقتصادية العامة.

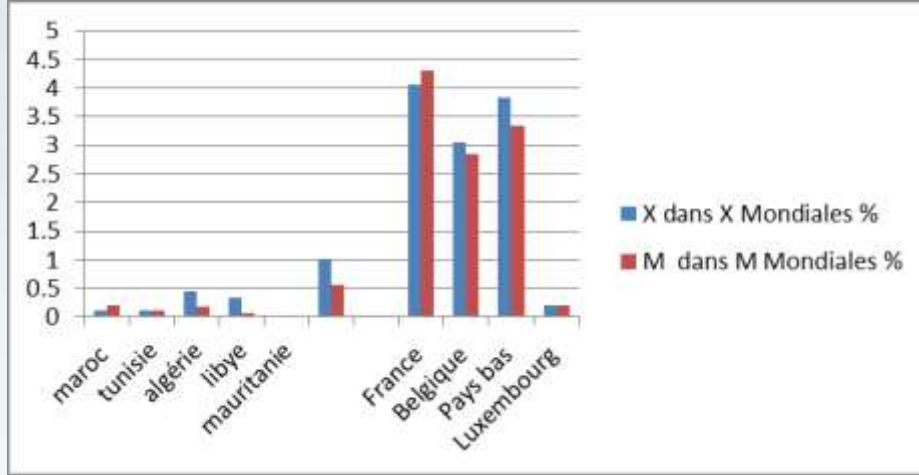
ومن جهة أخرى، إن نسبة التصدير داخل المنطقة المغاربية تعد أدنى نسبة مقارنة إلى المنطقة العربية، فضلاً على أن هذه الأخيرة هي أقل نسبة تصدير في داخل المنطقة مقارنة بسائر التجمعات الإقليمية أو الجهات الأخرى في العالم كإفريقيا (نسبة تصدير داخلي 12.4%) وآسيا (24.8%) واتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة 48.7% غير أن ذلك منطقة الاتحاد الأوروبي بنسبة 64.5% ويبرز البيان التالي المقارنة بين مختلف الأقاليم في العالم من حيث كثافة التجارة التصديرية داخل كل منها

مقارنات التجارة في كل منطقة



إن ضعف التصدير داخل المنطقة المغاربية إنما هو خاصية كل المنطقة العربية التي لم تتمكن إلى حد الآن من تخطي مشكل تصديرها على الأسواق العالمية كما يبينه الجدول التالي:

حصّة الصادرات والواردات في التجارة العالمية



وفي هذا الإطار لنا أن نتساءل: لماذا حجم التجارة بين الدول المغربية منخفض جدا؟

إن العوامل التي تحول دون تكثيف المبادلات التجارية بين دول الإقليم المغربي متعددة وأهمها عدم دخول هذه البلدان في تجارب استراتيجية تمكن من تطوير مسار تراكم ديناميكي يخضع إلى الشروط الموضوعية لصناعة التكنولوجيا حسب مزايا تفاضلية تُطوّر إلى حاجيات التنمية المستدامة. وإن هذه الوضعية لا تفرز بلدا من بلدان المنطقة المغربية يحتاج حقيقة إلى بلد آخر تختلف أجهزته الانتاجية بصفة جوهرية على جهاز إنتاج بلد آخر. و لكن ثمة عوامل أخرى تحول دون تكثيف التبادل التجاري بين دول المنطقة ومنها أساسا الحواجز المحلية واعتمادا كل طرف على التجارة مع أوروبا:

1- الحواجز المحلية

إن المتأمل في الإجراءات المحلية في كل بلد من المنطقة المغربية يستنتج أن هناك حواجز وعراقيل تمنع تكثيف التبادل التجاري داخل المنطقة ومن الممكن أن نلخص هذه الحواجز خصوصا غير الجمركية كما يلي:

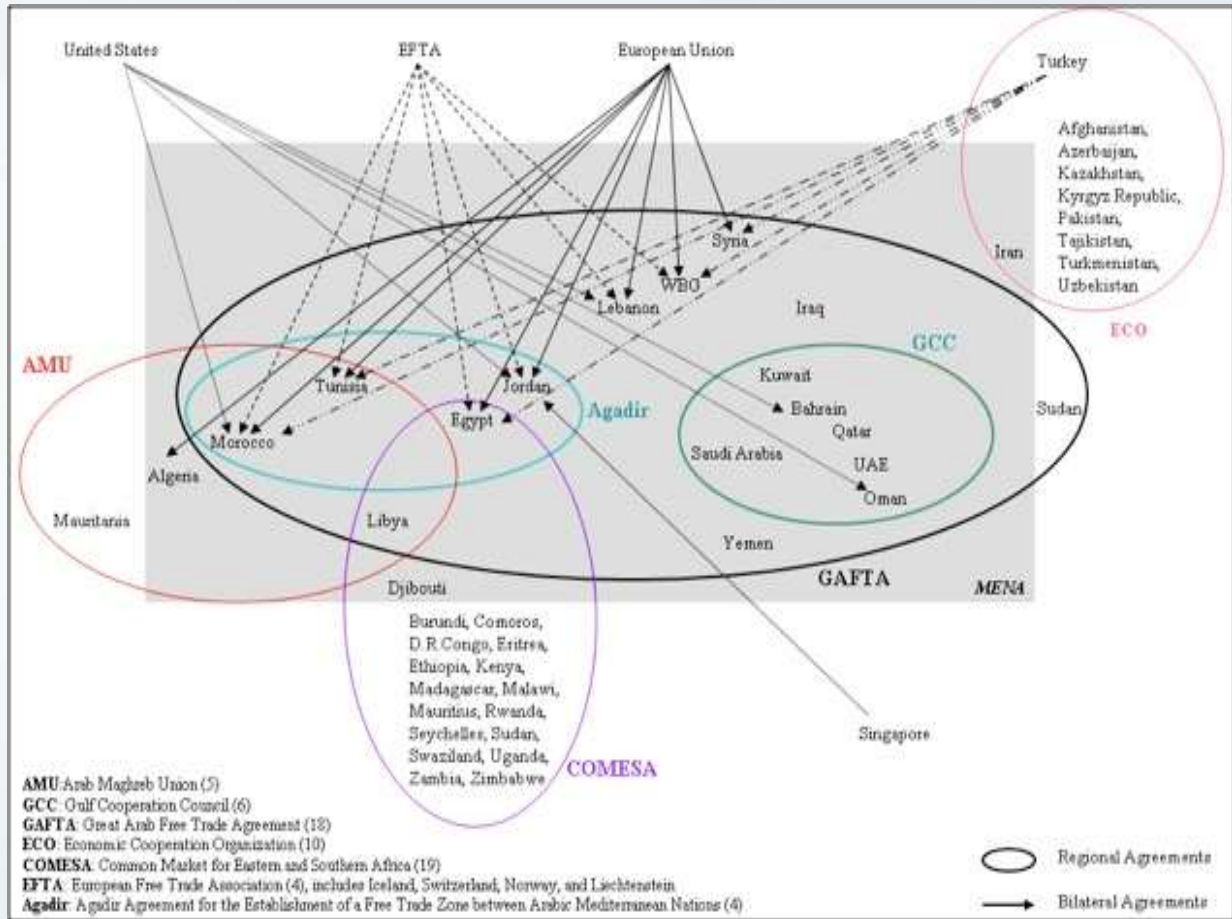
- الحواجز غير الجمركية وهي المتكونة من التدابير الخاصة بالسياسة التجارية على الصادرات والواردات غير التعريفات الجمركية العادية مثل التراخيص المسبقة أو تحديد الأسقف أو تحديد القوائم السلبية. وهذه التدابير من شأنها أن تؤثر على التجارة الخارجية من حيث الكميات أي حجم التبادل وكذلك من حيث الأسعار. ونشير هنا إلى أن الحواجز غير الجمركية تختلف من سلعة إلى أخرى وتُرجع الأمر مُعقّدا باعتبار اختلاف القواعد القانونية المسيّرة للشأن الاقتصادي في كل بلد. وتُضاف إلى هذه الحواجز غير الجمركية تلك المتعلقة بالإجراءات الداخلية في كل بلد.
- عدم اعتبار تحرير تجارة الخدمات في اتفاقيات تحرير التجارة بين سائر الدول العربية وبالتالي المغربية.
- لا يوجد قواعد مدققة خاصة بشروط المنشأ
- عدم تجانس الحواجز غير الجمركية بين الدول
- عدم التقارب من حيث الأدوات الجبائية غير المباشرة المضروبة على الإيرادات بين الدول المغربية
- ما زالت هناك تعريفات جمركية على الاستهلاك
- التراخيص القوائم السلبية وحواجز أخرى مازالت نشطة
- أنظمة الدعم مختلفة بين دول المنطقة فمنها الضمني ومنها الصريح وهي تؤثر سلبا على القدرة التنافسية وبالتالي على التجارة البيئية
- ويُضاف إلى هذه العراقيل حيال تكثيف التبادل التجاري بين دول المنطقة المغربية عدم انسجام السياسات الاقتصادية الداخلية وعدم انسجام الأنظمة النقدية والجبائية. وإن انعدام الأنشطة المصرفية والمالية بين هذه البلدان لتعطل الأنشطة التجارية وتمويل الاستثمار البيئي.
- عدم تطوير مناخ الأعمال النقص في الموانئ المتطورة والبنى التحتية واللوجستية

- الصراعات السياسية (الصحراء الغربية...) التي تعكّر مناخ الأعمال
- النقص في التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية
- اتجاه دول المنطقة نحو الشمال أي الاتحاد الأوروبي للبعض والولايات الأمريكية للبعض الآخر والبيان التالي يوضح ذلك:

*** بيان ***

2- الاعتماد على التجارة مع أوروبا

من الواضح أن أغلبية الدول المغاربية تتعامل تجاريا مع أوروبا ولإبراز هذا الواقع يمكننا الرجوع إلى الجدول التالي:



3- آفاق الاندماج المغاربي وتحقيق المكاسب

إنه من المهم أن نُذكر أن محاولات ومسارات الاندماج الاقتصادي في المنطقة المغاربية قد شهد أطوارا من عقود دون أن تتحقق الوحدة وعلو من المهم كذلك الإشارة إلى عدم وجود الإرادة السياسية لتحقيقها فضلا على العوائق الموضوعية أنفة الذكر. ولكن الحديث عن فشل إرساء تكامل اقتصادي المنطقة لا يريد للواقع شيئا بالرغم من توفر عوامل أساسية تدفع نحو ضرورة التكامل الاقتصادي. فعلاوة على ضرورة التنسيق الأمين وأهمية البعد التاريخي والسياسي، فإن المقاربة الاقتصادية القائمة على بعض أوجه التكامل في الأسواق في بعض المواد والقائمة على نظرة عقلانية لجلب الاستثمار الأجنبي الناقل للتكنولوجيا الحديثة فإنها تمكّن من تموضع أفضل عندما يتعلق الأمر بالمفاوضات مع الشريك الأوروبي. ومن هنا يبرز تباين بين ضعف إرادة الساسة في إنجاز تكامل اقتصادي حقيقي بين الدول المغاربية، ورغبة أصحاب الأعمال الخواص في الانتشار في فضاء اقتصادي رحب يضمن تكثيف المبادلات.

في هذا الإطار، نقدم مزايا الاندماج الاقتصادي في مرحلة أولى ثم ننتهي إلى التوصيات التي يمكن اقتراحها.

1- مزايا الاندماج الاقتصادي المغربي

بالرجوع إلى أهم وجهات النظر القائمة على النظريات الحديثة للتنمية وللتجارة العالمية والتي استقطبت اهتمام الساسة منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي وانتشرت مناهجها في الأوساط الأكاديمية والتي تدعمت بازدهار اقتصاديات جنوب شرق آسيا في نهاية القرن الماضي، يمكننا أن نخترل أهم مزايا الاندماج الاقتصادي في الريح الديناميكي (Dynamic Gains) أي ذلك الذي يوفر نسب نمو أعلى من حالة الحماية التجارية بل الأمر لا يقتصر على هذا الحد بل يتجاوز إلى عدم الاكتفاء بارتفاع معدل الدخل مثلما ذهبت إليه وجهات النظر التقليدية في علم الاقتصاد. فبدخول مجموعة دول في منطقة اندماج تجاري تتركز قنوات انتقال التنمية وتتكون مزايا تفاضلية ديناميكية وهذه القنوات هي:

1. تحويل التكنولوجيا عبر السلع والاستثمار الأجنبي
2. تحويل التكنولوجيا عبر اليد العاملة الماهرة
3. المردود الناتج عن توسيع الفضاء الإنتاجي
4. توافر التمويل
5. التعلم عن طريق العمل والتقليد (Learning by doing)

لكن عندما يتعلق الأمر باندماج دول فاقدة للبراعات التكنولوجية ولكل الشروط الموضوعية لصناعة المعرفة التنافسية تصبح مزايا الاندماج محدودة وتقتصر على تنشيط وتفعيل العوامل التقليدية للنمو الاقتصادي مثل ضخامة الطلب من استهلاك عمومي وخاص عند اتساع الأسواق مما يمكن إلى حد ما من تقليص نسب البطالة بشرط التوحيد بين القواعد المسيرة لسوق الشغل والإجراءات المتصلة بها من ضمان اجتماعي ومن سياسة التأجير بين مختلف بلدان المنطقة المغربية. وتبقى مشكلة نسب "الاندماج عند الإنتاج" عائقا أمام تكثيف التبادل التجاري الجدي، وإلا فإن مختلف الدول المغربية ستظل تلعب دور الوسيط التجاري بين المنتج الأصلي وهو البلد المتقدم تكنولوجيا والبلد المشتري أي أحد بلدان المنطقة وهذا لا يمكن من الاستفادة من المزايا المتاحة من خلال التكامل الاقتصادي أي تلك المتعلقة بنسب نمو أرفع وبالتالي بالتنمية المستدامة. ومن هنا يمكن لنا أن نخلص إلى ضرورة إرساء نموذج تنمية يستجيب إلى مقتضيات التنمية المستدامة بالتوازي مع استراتيجية التكامل الاقتصادي المغربي.

وبالرغم من هذه العوائق، فإن عدم تحقيق الاندماج الاقتصادي بين الدول المغربية يؤدي إلى تكلفة يتحملها كل شعوب المنطقة ولو في حالتها الاقتصادية والاجتماعية الحالية.

إنه لمن البديهي أن عدم اندماج الاقتصاديات المغربية يجعل كلاً منها مهمشة ولن تستطيع المنطقة أن تستجيب للاستثمارات الأجنبية المباشرة الناقلة للتكنولوجيات الحديثة والمدمجة للربحية. فبدون اندماج اقتصادي،

- يبقى حجم التبادل المغربي ضئيلاً بدون اعتبار النفط والغاز
- عدم الانتفاع من المزايا التفاضلية لكل بلد حتى ولو كانت هذه المزايا ثابتة وغير ديناميكية مثل ذلك ضعف التواجد المغربي في المجال الاقتصادي التونسي حيث أن المغرب له مزايا تفاضلية في منتوجات البحار بالنسبة إلى تونس. ونذكر كذلك أن مبيعات المواد الغذائية في السوق الجزائرية تُحسب لـ 6% من الصادرات المغربية و0.3% من الإيرادات الجزائرية لمجمل هذا النوع من المواد، في حين أن 40% من المواد الغذائية متأتية من فرنسا وإسبانيا.

وكذلك في قطاع النسيج، فإن الحصة الأكبر من مشتريات الجزائر هي من صنع تركي، صيني وإسباني وفي هذا المجال تمثل حصة تونس من السوق الجزائرية 0.9% وحصة المغرب 0.8% فقط.

وبدون الدخول في حيثيات القطاعات، فإن تونس تقدر أن عدم الوحدة المغربية يحررها 1% من النمو في كل سنة وأن عدم الاندماج الاقتصادي يمنع كل الدول المغربية بزيادة 10 بليون دولارا ما يمثل 5% من الناتج المحلي الخام للدول الخمس وهذا يعني أن كل دولة يمكنها أن ترفع من نسبة نموها بـ 2% حسب البنك العالمي. علاوة على هذا يُحرم كل بلد من المنطقة المغربية من خلق مواطن شغل إضافية. وفي هذا السياق يعتبر خبراء البنك العالمي أن تحرير الخدمات في المنطقة المغربية وإصلاحات مناخ الاستثمار يمكن من الرفع من معدل الدخل الفردي على الأقل بـ 34% في الجزائر، و27% في المغرب و24% في تونس خلال 10 سنوات.

2- ارتباط التكامل الاقتصادي بنموذج التنمية في الدول المغاربية: التطور الصناعي المتكامل

كما أسلفنا، فإنه من الضروري وضع استراتيجية التكامل الاقتصادي المغاربي جنباً إلى جنب مع ضرورة وضع استراتيجية تنمية جديدة في كل بلد من المنطقة إذ لا يمكن للتكامل أن يكون مجدياً على مستوى استراتيجي إذا بقيت نماذج التنمية على وضعها الحالي باختلافها في بلدان المنطقة المغاربية وبمحدوديتها في مسايرة التحديات التي سبق ذكرها.

وفي هذا الإطار يمكن لنا أن ننطلق من مسار تنمية غير قادرة على استيعاب الوافدين الجدد على سوق الشغل وأن تحقيق التقليل من البطالة مرتبط بارتقاء نسب النمو في بلدان المنطقة المغاربية إلى معدلات أرفع وأن التكامل الاقتصادي بينها يُصبح عنصراً من عناصر تحقيق هذا الهدف، ولا يسعنا في هذا الإطار إلا الاقتصار على رسم الخطوط العريضة لاستراتيجية تنمية أهدافها الأساسية مسايرة الوافدين على سوق الشغل عبر الارتقاء إلى:

نسب نمو عليا موزعة بالطريقة الأعدل تجابه التهميش وتحقق الكرامة للحصص الأكبر من شعوب المنطقة إذ لهذه (أي شعوب المنطقة المغاربية) الحق في المطالبة بنظام اقتصادي واجتماعي جديد يرتقي إلى مستوى تطلعاتها في سياق الثورات العربية. وإنها لفرصة وجب توظيفها في مرحلة هامة من التاريخ.

وبدون الخوض في نقد وجهات النظر القديمة سواء تلك المرتبة بإعادة توزيع المزارع على المواطنين بهدف العدالة في توزيع الملكية أو تلك المتعلقة بإحداث أقطاب تنمية في الجهات المهمشة في داخل كل بلد من المنطقة المغاربية والتي أظهرت عدم نجاعتها خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي أو كذلك تلك التي تطالب بـ"خطة مارشال" لتمويل التنمية في هذه الجات المهمشة والتي لا تُلبّي متطلبات المرحلة.

أما الطريقة القائمة على دعم القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة الأعلى فإنها غير شاملة ويمكن أن تعمق الهوة بين القطاعات والجهات والفئات الاجتماعية ولا تمكن من الاستفادة الكاملة من الآثار الإنتاجية غير المباشرة (Spillover effects).

ولعل نقطة الانطلاق هي تلك المتعلقة بمفهوم الدولة ودره الأساسي في المضي قدماً نحو الازدهار الاقتصادي.

فالدولة التي نتصور ليست "المقاول" وليست "الشرطي" وليست "القوة" التي تعمل من أجل طبقة مهيمنة على حساب الطبقة الضعيفة تحت غطاء الأيديولوجيا". فمفهومنا للدولة هو أن تكون هذه الأخيرة "صديقة للسوق". فهي مؤسسة كسائر المؤسسات الأخرى تخضع إلى قواعد أفرزتها الديمقراطية. وبقدر ما كانت هذه القواعد شفافة وعادلة، بقدر ما يكون الفريق الحاكم مُراقباً وبقدر ما تُساهم الحكمة العمومية الرشيدة في التنمية. وهذه الدولة مدعوة إلى تشريك كل المؤسسات الاجتماعية الأخرى الرسمية منها وغير الرسمية فتصبح حينئذ مدعوة إلى المضي قدماً نحو تحقيق تطلعات الشعب الذي أفرزها. فمن وجهة نظر الاقتصادي الصناعي تُصبح التنمية الشاملة أو الاندماجية (Inclusive Development) التي تشرك العدد الأكبر من الناس في خلق الثروة وفي الاستفادة منها وهو مطلب من مطالب الثورات العربية ويتعلق مفهوم "التنمية الشاملة أو الاندماجية" بنسق وبمخطط التنمية. فلا يمكن الارتقاء إلى نسق أرفع من التنمية بدون تحولات هيكلية بحيث يلعب "المقاول" الدور المحوري.

وينبغي تعبئة مصادر أخرى مثل التنويع الانتاجي من منظور "التدمير الخلاق" الذي دعا إليه شمبتيير.

ومن وجهة النظر هذه، وجب منح الجهات المهمشة والفئات الاجتماعية الضعيفة والأقل قدرة على خلق الثروة إمكانية الدخول في "مسار تراكمي ديناميكي" (Dynamic accumulation proces) لكن الوسائل والتمويلات المتاحة حالياً محدودة جداً. إذ دفع الاستثمار الخاص سواء كان محلياً (وأجنبياً مرتبطاً بالاستثمار العمومي وهذه خاصية من خاصيات النسيج الصناعي في المنطقة المغاربية الفاقدة لنوع معين من المقاولين أو رجال الأعمال ذلك المُتَّصف بهواية المخاطر، بتوفر الأموال وبتموله للبحث والتطوير (R&D). وفي هذا المستوى من التحليل يُصبح ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية في رسم ميزانيات الدولة السنوية أمراً هاماً يمكن من خلاله رفع حصة ميزانية التنمية على حساب الميزانية الوظيفية المتعلقة بالأجور وبالتحويلات الاجتماعية بدعم المواد الاستهلاكية الأساسية ولا يمكن تحقيق هذا إلى عبر إصلاحات جانبية ترشد المدفوعات الاجتماعية حتى تصل إلى مستحقيها من جهة وتُرك كل المطالبين بدفع الضرائب في تمويل الميزانية العمومية. عندها يتقلص

التدائن الأجنبي، وتتوفر الأموال ويتسع الفضاء الجبائي وتُتاح إمكانية رفع ميزانية التنمية الضرورية لدفع الاستثمار الخاص. وهذه هي واحدة من الأولويات الأكثر إلحاحاً.

وباختصار شديد، يمكن أن نلخص ركائز استراتيجية التنمية الجديدة التي تطرحها والتي أطلقنا عليها اسم "التقدم الصناعي المتكامل (Integrated Industrial Progress) كما يلي:

أ- إعادة النظر في التقسيم الجهوي لإرساء "المجال الاقتصادي والاجتماعي"

وهو المتكون من ثلاثة عناصر أساسية:

- 1- التركيز الديمغرافي
- 2- التسلسل الهرمي الإقليمي
- 3- المزايا التفاضلية الديناميكية،

لكل مجال اقتصادي واجتماعي الذي يمكن له أن ينظم وفق "سلسلة قيم" تساهم في خلق الثروة في المجال ذاته ويمكن حينئذ السيطرة على الهجرة الداخلية واستيعاب البون بين الجهات.

وبهذه الطريقة تُصبح المشاريع العمومية من حيث البنى التحتية أكثر نجاعة وموجهة بطريقة أفضل في الربط بين مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية الطرق والسكك الحديدية والتعليم والصحة...)

ب- إصلاح منظومة عرض المهارات

إن وضع نظام التعليم على ذمة حاجيات سوق الشغل ومتطلبات الجهاز الإنتاجي هو في رأينا خطأ لأنه سيحول نظام التعليم والتربية إلى مجال للتدريب المهني لا يمكن من إيجاد علماء يرتقون إلى أعلى مستويات التجريد والتنظير المطلوبة لرسم الاستراتيجيات بعيدة المدى. إذ وجب على نظام التعليم أن يكون فضاء إبداع فكري يمكن من خلق المواهب وصنع الذكاء في حين أن التدريب المهني يمكن أن تضطلع به مؤسسات أخرى تابعة لقسم التشغيل أو للمصالح الاجتماعية أو كذلك ضمن ورشات تدريب يتكفل بها المقاول أو رجل الأعمال في محاولة منه في الاستثمار في رأس المال البشري ذي النجاعة داخل المؤسسة الانتاجية.

وإنه مهم أن نذكر في هذا الإطار أن سياسة التشغيل وجب أن تقام على العناصر الآتية:

1. سياسة تأجير تأخذ بعين الاعتبار التضخم والانتاجية
2. مفتاح توزيع بين الأجر، الربح والجبائية
3. الموازنة بين العرض من المهارات ومتطلبات سوق الشغل

ت- الإصلاح المؤسسي لتحسين مردودية المرافق العمومية

من وجهة نظر النمو، المؤسسة كجملة القواعد الرسمية وغير الرسمية، هي حقل وجب الاستفادة منه باعتباره ضمانا للحكم الرشيد وهو دعم للنمو. وفي إطار إعادة التقسيم الجهوي الذي دعونا إليه، يصبح الإصلاح المؤسسي موجهاً نحو الحوكمة المحلية التي تشرك المجالس المحلية المنتخبة وتعطيها استقلالية ولو جزئية في إدارة ميزانيتها. وجب على الإصلاح المؤسسي أن يتضمن كذلك النظام الضريبي وقانون الاستثمار وقانون العمل.

ث- استراتيجية تجارة خارجية تستهدف المكاسب الديناميكية

إذا وضعت كل دول المنطقة المغاربية استراتيجية تنمية قائمة على "التطور الصناعي المتكامل" المحلي فإنها سوف ترتقي إلى معدلات نمو عليا تمكّنها من الاستفادة القصوى من سياستها التجارية الخارجية حين الانضمام إلى فضاء اقتصادي عالمي أو إقليمي أرحب. إذ يستفيد كل بلد من المنطقة المغاربية محلياً ولكن كذلك من اتباع نفس الاستراتيجية بما تخوله من توحيد السياسات الاقتصادية الكلية ومن الإجراءات. فتتخلص الاختلافات والحواجز غير الجمركية التي أشرنا إليها ويتكاثف حجم التبادل بين الدول المغاربية وتصبح هذه المنطقة قادرة على الاستفادة من المبادلات التجارية مع التجمعات الاقتصادية الأخرى بل المساهمة في إثرائها.